الفصل السادس

تجارب عربية في مجال التعليم الإلكتروني

تجارب عربية في مجال التعليم الإلكتروني

أدرك العالم العربي – وإن كان متأخِّراً – أهمية التعليم الإلكتروني كمحرك أساسي في عملية التعليم؛ لذا قامت عدة دول عربية بتطبيق هذا النوع من التعليم في المدارس والجامعات؛ للارتقاء بالمستوى التعليمي لديها، وسوف نستعرض فيما يلي بعضاً من هذه التجارب.

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

تبنَّت وزارة التربية والتعليم والشباب بدولة الإمارات مشروع تطوير مناهج لتعليم مادة الحاسب الآلي بالمرحلة الثانوية وبدأ تطبيق هذا

المشروع عام ١٩٨٩/١٩٩٠ وشمل في البداية الصف الأول والثاني الثانوي، وقد بدأ المشروع بإعداد منهج للصف الأول الثانوي وتجريبه باختيار مدرستين بكل منطقة تعليمية إحداهما للبنين والأخرى للبنات، وفي العام التالي تم تعميم التجربة لتشمل كافَّة المدارس الثانوية في الدولة.

لقيت هذه التجربة قبولاً من قِبَل الطلاب وأولياء الأمور، وقد أسفرت التجربة عن شيئين مهمين:

الأول: أنها ولَّدت التجربة وعياً لدى أولياء الأمور نحو أهمية الحاسب الآلي في الحياة المعاصرة.

الثاني: شجَّعت التجربة معلمي المواد الأخرى على تعلُّم الحاسب الآلي.

وفي ضوء هذه التجارب تم اعتماد تدريس الحاسب الآلي في المرحلة الإعدادية، وطرحت الوزارة كتاب مهارات استخدام الحاسب ضمن مادة المهارات الحياتية للصفين الأول والثاني الثانوي، وقد حُددت أهداف ومجالات استخدام التقنيات التربوية في التعليم في الدولة في ضوء أحدث المفاهيم التربوية، ويتضح ذلك في السياسة التعليمية للوزارة والخطط المستقبلية المنبثقة عن رؤية التعليم في دولة الإمارات حتى عام ٢٠٢٠م وفي وثائق المناهج المطورة، وتتمثل هذه الأهداف في:

* إعداد الطلاب للتعامل بكفاءة مع عصر المعلومات وذلك بإكسابهم المهارات المتصلة بالتعليم الذاتي، واستخدام الحاسب الآلي وشبكات الاتصال للوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية المحلية والدولية.

* تطـوير شـبكة اتـصال معلومـاتي بـين الـوزارة والمنـاطق التعليميـة والمدارس لمساعدة مراكز اتخاذ القرار في الوصول بسرعة إلى مختلف أنمـاط المعلومـات المتـصلة بـالطلاب والمعلمـين، والهيئـات الإشـرافية والإدارية وغيرها.

* تطوير عمليات تدريب المعلمين، وإكسابهم الكفاءات التعليمية المطلوبة لتنفيذ المناهج الجديدة والمطوَّرة، وذلك بإنشاء المراكز التدريبية في كل منطقة تعليمية.

* تطوير عمليات التقويم وذلك بإنشاء بنوك الأسئلة لكل مادة من المواد الدراسية والتوسع في استخدام الاختبارات الإلكترونية.

واستمراراً لمسيرة التعليم الإلكتروني في دولة الإمارات قامت وزارة التعليم والتعليم العالي بتعميم استخدام الأجهزة اللوحيَّة، والملحقات التي تتوافق معها على كافَّة المدارس، وكذلك قامت جامعة الإمارات باعتماد (IPAD) الآي باد كجهاز رسمي في التعليم بديلاً عن الحاسب الآلي

المحمول وبذلك أصبح الطالب الجامعي يستخدم برنامج (Blackboard) البلاك بورد بكل سهولة وفي أي زمان ومكان دون أن يتحمل عناء حمل (laptop) اللابتوب، ويمكنه كذلك أن يراجع محاضراته ويتابع طلبات معلِّميه وأن يتواصل مع زملائه، وهو الأمر الذي سهَّل أيضاً على المعلِّمين استعراض محاضراتهم على الطلاب مستفيدين من ذلك بجهاز (Apple TV) أبل تي في.

***

تجربة دولة قطر:

قـام المجلـس الأعلـى للتعلـيم بدولـة قطـر مـن خـلال إدارة تكنولوجيـا المعلومات بتبنِّي مشروع التعليم الإلكتروني الذي يُكرَّس لـه كل الوسائل والآليات لضمان تطبيقه في أفضل الظروف ومن ثَمَّ تحقيق أهدافه، وقد أعلـن المجلـس عـن بـدء تجربـة التعلـيم الإلكترونـي فـي خمـسين مدرسـة علـى أن يـتم توسـعة نطـاق التجربـة وتعميمهـا علـى كافَّـة المـدارس وذلـك في إطار تطوير إستراتيجية المجلس للتعليم الإلكتروني الشامل، وتقديم خدمات تعليميـة ومبـادرات قائمـة علـى التكنولوجيـا المتكاملـة، ومجموعـة من الأنظمة التعليمية الرقمية لدعم جهود حكومـة دولـة قطـر فـي تحسين جودة التعليم، وتعزيز عملية صنع القرار في قطاع التعليم.

وقد قام المجلس الأعلى للتعليم بتوفير "المحتوى الإلكتروني" وتقسيمه إلى قسمين أولهما: قسم الكتب الإلكترونية: حيث يقوم بتوفير نسخة إلكترونية تفاعليَّة لجميع المصادر الورقية لجميع المراحل والمواد الدراسية، وبذلك يتمكَّن الطالب من تحميلها على ((Tablet جهازه اللوحيّ؛ ليتخلَّص من عبء الحقيبة المدرسية.

والقسم الثاني: مصادر تعليمية إلكترونية تحوي روابط لمصادر ووسائط على شبكة الإنترنت مرتَّبة حسب معايير المواد الدراسية المختلفة.

ويهدف المحتوى الإلكترونيّ بحسب ما أشار إليه المجلس الأعلى للتعليم إلى تزويد المدارس بمجموعة كاملة من المصادر الرقمية تُشجِّع على المشاركة والتفاعل وتتماشى مع معايير المناهج الدراسية. ويعكف المجلس الأعلى في الآونة الأخيرة على تأهيل عدد من المعلمين يزيد عن ستمائة معلم من خلال تقديم دورات مهنيَّة متخصِّصة؛ حتى يكونوا مستعدِّين للاندماج في النظام التعليميِّ الجديد المواكب للتقدم العلمي والتكنولوجي توفيراً للوقت والجهد، وتأكيداً على أن هذا النظام لا يَلغي دور المعلم، بل يسعى إلى تطوير المستوى العلمي للطالب والمعلم على حد سواء.

كـان للجهـود التـي تقـوم بهـا الحكومـة متمثِّلـة فـي المجلـس الأعلـى للتعليم أكبر الأثر في النهوض بالمنظومة التعليمية في دولة قطر، وقد ظهر ذلك جليّاً في احتلال دولة قطر للمركز الرابع على مستوى العالم في جودة التعليم لعام ٢٠١٥-٢٠١٦.

***

*** تجربة المملكة العربية السعودية:**

كانت المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في مجال توظيف التقنيات الحديثة في التعليم، وقد قامت المملكة بمشاريع عدة لدمج هذه التقنيَّات في التعليم، ومن أهم هذه المشاريع:

*** تطوير المكتبات المدرسية:**

ويهدف هذا المشروع إلى تطوير جميع المكتبات المدرسية في المدارس الحكومية، والأهليَّة وكليَّات المعلِّمين والمعلِّمات وجعلها مراكز لمصادر التعلُّم، تستوعب

مصادر المعلومات المطبوعة وغير المطبوعة بما في ذلك تقنيَّات المعلومات والاتصالات، ودمجها في عملية التعليم، بحيث تصبح

المكتبات بيئات غنيَّة، تُنفَّذ فيها الأساليب التعليمية الحديثة التي تعتمد على تعزيز دور المتعلم في العملية التعليميَّة.

*** المُختبرات المُطوَّرة:**

لتحقيق مبدأ التعليم الإيجابي وتفادي أساليب الحفظ والتلقين، وانطلاقاً من أهمية ممارسة الطلاب للتجارب العلمية قامت وزارة التربية والتعليم بإدخال تقنية المعامل المطوَّرة، وأساس هذا المشروع هو التجريب والمشاهدة والاستنتاج عن طريق برمجيات تفاعليَّة في أجهزة حاسب متصل بنهايات طرفيَّة حسَّاسة تُسمى المستشعرات(Sensors) حيث يتم تكامل مكوِّنات التجارب العملية المختلفة مع الحاسب الآلي كوسيلة قياس، وبذلك يدخل الحاسب كأحد العناصر الأساسية في المعامل المدرسيَّة.

*** مراكز التقنيَّات الرقميَّة:**

أقيمت هذه المراكز في المحافظات والمناطق التعليمية لسد احتياجاتها من المواد التعليمية، وبخاصة المحتويات الرقميَّة، والبرمجيات التعليمية، وقد زُوِّدت هذه المراكز بوحدة إنتاج وسائل تعليمية رقميَّة متعددة الوسائط، تلبي حاجة المقررات المدرسيَّة والبرامج الإثرائيَّة المختلفة.

*** مشروع التعليم الإلكتروني:**

تُعد هذه الخطوة من أهمِّ الخطوات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية والتي ساهمت في رفع مستوى التقنية لدى الطلاب والمعلِّمين، فقد قامت وزارة التربية والتعليم بعقد مذكرة تفاهم مع شركة التعليم والتدريب الإلكترونيِّ (سيمانور) يقتضي بتحويل كافَّة المناهج الدراسية في المملكة إلى نُسخ إلكترونية عن طريق برنامج (سيمانور) الذي يتميز بعدة مزايا، أهمها:

– سهولة تصفح الطالب أو المعلِّم جميع المقررات، مع إمكانية البحث والتحليل وإثراء المادة العلمية من خلال محركات وأدوات بحث البرنامج.

– توفير مجموعة من المساعدات مثل الخرائط الذهنية، والفيديو، والألعاب ذات العلاقة بموضوع الدرس.

– إمكانية إنشاء العديد من الاختبارات، وتصحيح هذه الاختبارات إلكترونياً.

– احتواء البرنامج على عدد من الشخصيات الكرتونية، يستطيع المعلم توظيفها بما يخدم العمليَّة التعليمية.

ومـا زالـت المملكـة العربيـة الـسعودية –عـلاوة علـى المـشروعات الـسابقة– لا تتـوانى عـن جعـل قـضية التعلـيم وخاصَّـة الإلكترونـي فـي مقدمة أولوياتها، وهذا ما أشار إليه تقرير شركة (بيرسون) عملاق توفير خدمات التعليم في العالم، حيث أكد أن حجم الإنفاق على تكنولوجيا التعليم في السعودية يأتي ضمن التصنيف الأعلى عالمياً.

***